مجلة المجمع العلمي

التشريع اللغوي

الدكتور احمد مطلوب

رئيس المجمع العلمي

الملخص :

هذا بحث يشغل المخلصين لأمتهم العربية ولغتها التي نزل بها القرآن الكريم ، وفيه عرض لواقعها ، ثم الدعوة الى وضع تشريعات لغوية تصون اللغة وتعزز مكانتها بين أهلها والأجانب الذين يعتزون بلغاتهم ويحافظون عليها .

وكان العراق والجزائر قد أصدرا تشريعات ، وطبقت الى حد كبير ، ويأتي هذا البحث تأكيدا لما أنجز ، وليستمر التشريع حفاظا على سلامة اللغة العربية ، واعتزازا بها لأنها لغة القرآن الكريم وكيان أمة العرب ، والناطقين بها في أرجاء العالم الفسيح .

(١)

عرفت المجتمعاتُ البشريةُ التشريعات منذ فجرِ التأريخ ، وكان لها دورٌ كبيرٌ في تنظيمِ الحياة ، ولم يكن العربُ بمنأى عن هذا ، فعقدوا الأحلافَ ، وأقرّوا الأعرافَ ، وملّكوا عليهم الأشرافَ ، إذ لا حياة هانئة وادعة من غير سلطان يسوس الناسَ بحكمة ، ويصونهم ، ويرعى حقوقَهم ، ولا يصلح الناسُ إلا بسَراة حكماء ، وتنظيم يقودُ إلى الأمنِ والاستقرار . وقد عبّر الأفوهُ الأودي عن ذلك فقال :

لا يَصلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَراة لهم ولا سَراة إذا جهالُهم سادوا

والمجتمع كالبيت لا يُبتَنى من غير عمدٍ أي نظام :

والبيتُ لا يُبتنى إلاّ له عَمَدٌ ولا عِمادَ إذا لم تُرْسَ أوتادُ

فإنْ تجمَّعَ أوتادٌ وأعمدةٌ وساكنٌ بلغوا الأمرَ الذي كادوا

هذا ما كان في الجاهلية ، وحينما أشرق نور الإسلام توطدت دعائم المُلْك بما جاء في القرآن الكريم من تشريع نظم حياة الإنسان ، وجعله يحيا آمنا مطمئنا في ظلّ دولة يحكمها التشريع ويسوسها السلطان .

(٢)

ولحكمة بالغة أنزل الله – تعالى – القرآن الكريم بلغة العرب ولم يترله بلسان أعجميّ لأنه – كما قال – : ((ولو جَعَلْناهُ قرآنا أَعجميا لقالوا : لولا فُصِّلَتْ آياتُهُ ، أَ أعجميٌّ وعربيٌّ ؟ قل : هو للذينَ آمنوا هُدًى وشِفاءٌ ، والذين لا يُؤمنونَ في آذانهِم وَقْرٌ ، وهو عليهم عَمًى ، أولئك يُنادَون من مكانٍ بعيد)) . [فصلت / ٤٤] وقال : ((لِسانُ الذي يُلْحِدونَ إليه أَعجميٌّ ، وهذا لِسانٌ عَربيٌّ مُبين)) [النحل / ١٠٣] وكأنَّ في تكرار كلمة (العربيّ) دعوة إلى الاهتمام بلغة الكتاب العزيز ، لذلك اهتمّ بها العرب والمسلمون ، واستنكروا اللحن ، ووضعوا الكتب في ضبطها ، والحفاظ عليها ، واعتزوا بها كلّ الاعتزاز ، قال جار الله الزمخشريّ : ((أَحْمَدُ اللهَ على أنْ جعلني من علماء العربية ، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية)) .

وظلت العربية مُزْهِرةً حتى إذا ران على العرب والمسلمين ليل كافر ، وحاقت بهم أسباب القهر ، توقف نموها واعتراها الجمود ، ولكنها بدأت تستردّ حيويتها في عهد النهضة الحديثة ، ونالت اهتماما كبيرا من

المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية ووسائل الإعلام ، وأصبح الفرق جليا بين واقعها بالأمس وواقعها اليوم ، حيث كانت يومذاك ألفاظا وأساليب تمثل عهد الجمود ، وأصبحت في هذه الأيام تمثل التقدم والازدهار ، وتستوعب المستجدات لما فيها من الحيوية ووسائل النمو والاتساع ، ولكن يُخشى عليها من الحركات الهدامة ، والأفكار الضالة ، والدعوات المريبة التي تنطلق من هنا وهناك لتطويرها ، وتزيف واقعها بزخرف القول ، وما في ذلك إلا العجز ، وكأن أصحاب تلك الدعوات كالقَعديِّ الذي قال عنه أبو نواس :

فكأنـي وما أُزيّن منها ... قَعَديٌّ يُزيّن التحكيما

كَلَّ عن حَمْلِهِ السلاحَ إلى الحربْ ... بِ فأوصَى المطيقَ ألا يُقيما

ليست العربية من اللغات الميتة أو المهملة ، فما زالت المجامع اللغوية ، والمؤسسات العلمية والباحثون يحرصون عليها ، ويمدونها بما يجعلها قادرة على استيعاب المستجدات على الرغم مما يحيق الوطن العربي من تيارات تريد أنْ تجعله منضويا تحت مظلة العولمة التي بدأت تذرُ بقرنيها ، وأخذت تنتقل من اقتصاد السوق والشركات المتعددة الجنسيات إلى اللغة والثقافة ، وفي هذا التحول خطر كبير على الأمة العربية ؛ لأنها ستفقد أهمّ مقومات وَحْدتها ، ووسيلة ثقافتها ، ورمز عزتها ، واستقلالها .

(٣)

في الوطن العربي والعالم الإسلامي ((رجالٌ صَدقوا ما عاهدوا اللهَ عليه)) وهم يتحملون عبء الدفاع عن العربية ، ويسعون إلى نموها

وازدهارها ، على الرغم مما يُلاقون من صعوبات ، ومعوقات داخلية وخارجية ، ولكي يبقى الاهتمام بلغة الضاد قويا لابدّ من (تشريع لغويّ) يعزز تلك الجهود ويكسبها شرعية قانونية ، ويقطع دابر كلّ مضلل كما ((قطعت جَهيزةُ قولَ كلّ خطيب)) .

إنّ إصدار قوانين تحافظ على سلامة اللغة ليس بدعا ، فقد أصدر العراق سنة ١٩٧٧م (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) ، وأصدرت الجزائر سنة ١٩٩١م (قانون تعميم استعمال اللغة العربية وهو ما فعلته فرنسة فأصدرت القوانين التي تحمي لغتها ، وفرضت استعمالها في كل النصوص المكتوبة ، ومنعت استعمال الألفاظ والعبارات الأجنبية ، واتخذت إجراءات لمن يخالف ذلك ، وأنشأت (المنظمة الدولية للفرنكفونية) وهذا ما تقوم به دولة واحدة للحفاظ على لغتها ونشرها في العالم لتنافس الإنكليزية والإسبانية ، فكيف بالوطن العربي وفيه أكثر من عشرين دولة ، وكيف بالعالم الإسلامي الذي فيه أكثر خمسين دولة ؛ ولا يعبأ المؤمنون بلسانهم ولغة قرآنهم بما يُخشى على العربية في هذا العهد الذي تتصارع فيه الأهواء والرغبات ؟ .

(٤)

إنّ التشريع اللغوي ضروريّ للحفاظ على سلامة العربية ليكون سندا للعاملين في حقلها ، ودعما للمجامع والمؤسسات ووسائل الإعلام ، واعتزازا بها ، وتقديرا لها وهي لغة الكتاب العزيز ، ولسان الملايين في أنحاء المعمورة .

ويتضمن التشريع :

أولا : الالتزام باللغة العربية في التدريس وتعريب التعليم في الجامعات ، لأنَّ هذا هو الخطوة الأساسية التي تعزز مكانتها وتحافظ عليها ، فضلا عن أنَّ أية لغة هي كيان المنتمين إليها ، ورمز عزتهم ، وأنّ التعليم بها يخدم العملية التربوية ، وقد أثبتت البحوث أنَّ استعمال اللغة الأم يُسَرِّع في تلقي المعرفة والعلم ، بخلاف استعمال اللغة الأجنبية التي يحرص عليها من لا يعنيهم أمر أمتهم ، وكانت قد ظهرت في بغداد سنة ١٩٣٢م دعوة إلى التدريس في كلية الحقوق بلغة أجنبية ، ووقف ساطع الحصري – رحمه الله – بوجه استدعاء أساتذة أجانب للتدريس فيها ، واقترح الاستعانة بأساتذة من مصر ؛ لأنّ كلية الحقوق بالقاهرة قامت على أسس متينة ، واستفادت من خدمات الأساتذة الأجانب ، وتخرج كثير من أساتذتها في الجامعات الأجنبية ، وصاروا يُدَرِّسون العلوم القانونية باللغة العربية . واستجاب المسؤولون لرأي الحصري ، وقدم إلى كلية الحقوق أساتذة عرب كبار .

ولم ينتفع طلبة كلية الطب كثيرا بما درسوه باللغة الإنكليزية ، ويتضح ذلك من التقرير الذي رفعه الدكتور فاضل الجمالي – مدير التدريس والتربية العام – إلى وزير المعارف العراقية في الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣٨م ، إذا جاء فيه : (عدم إتقان الطلاب اللغة الإنكليزية يجعل دراساتهم عقيمة ، لاسيما والكتب كلها إنكليزية ، والمحاضرون معظمهم إنكليز . وقد حدث أنْ رأيت أحد الطلاب المتخرجين لمٍ يستطع قراءة وفهم الكتاب الذي درسه في كلية الطب ، وفي هذا خطر على الأرواح لا يمكن أن يقدر)) .

إنَّ التعليم باللغة العربية في جميع المراحل الدراسية ييسر الفهم ويُسَرِّع في استيعاب المادة العلمية ، ويعزز مكانة لغة الضاد ، ويُوسِّع من قدراتها للتعبير عن المستجدات ، ويدفع العاملين في حقولها إلى المثابرة والعمل الجاد في سبيل الحفاظ عليها وإنمائها ، ورفدها بكل جديد .

ثانيا : جعل النجاح في امتحان اللغة العربية شرطا للتعيين في مؤسسات الدولة ، والقبول في الدراسات العليا أسوة بامتحان الكفاءة باللغة الأجنبية .

ثالثا : سلامة ما يكتب بها وينشر في المطبوعات ووسائل الإعلام ، وإحالة ذلك على مختصين بالعربية للتأكد من صلاحية ما يُنشر ويُذاع ، ويشمل ذلك رسائل الدراسات العليا قبل تقديمها إلى المناقشة .

رابعا : أن تحرر بالعربية الوثائق ، والمذكرات ، والمكاتبات ، وغيرها من المحررات التي تقدم إلى الدوائر الرسمية وغير الرسمية ، ويشمل ذلك العقود ، والإيصالات ، والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات أو الجمعيات ، أو الشركات العامة .

خامسا : استعمالها في كتابة اللافتات والإعلانات ، وأسماء الشركات والمحالّ التجارية ، والمكاتب ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية والمواصفات .

سادسا : تسمية المواليد العرب بأسماء عربية ، وتجنب استعمال الأسماء المشتركة بين الذكور والإناث لما في ذلك من مشاكل اجتماعية وإدارية وتجنب استعمال الأسماء القبيحة .

سابعا : استعمال المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية العربية فيما يؤلف ، ويكتب من بحوث ومقالات ، وما يبث من الإذاعتين : المسموعة والمرئية ، وينشر في الصحف والمجلات :

ولن يُضْمَنَ تطبيقُ التشريع ما لم ينص على عقوبة من يخالف القانون ، أو يسيء إلى لغة القرآن الكريم ، وهو ما نصّ عليه القانون العراقي والقانون الجزائري ، ومن قبلهما قوانين فرنسة الخاصة بسلامة لغتها والحفاظ عليها . ويمنع هذا النص من اختراق التشريع ، ويعزز اللغة ، ويجعل العاملين في حقولها مطمئنين في عملهم ، ويشجع على الوقوف بوجه العابثين وإقامة الدعاوى القضائية عليهم ، كما حصل في العراق إذ أقام أحد المواطنين دعوى على جريدة حكومية لم تلتزم كلَّ الالتزام بالقانون ، وكسب الدعوى ، وكُرِّمَ لحرصه على لغة الضاد ، وجرأته على مقاضاة جريدة رسمية .

(٥)

هذه الخطوط العامة للتشريع اللغوي ، وفيما جاء في القانون العراقي والقانون الجزائري أسوة لمن يريد الحفاظ على سلامة اللغة العربية ، إذ انطلق القانونان من واقع العربية ، واتفقا في الهدف وكثير من المواد .

ولا بد لتنفيذ التشريع اللغوي من هيئة تتابع التطبيق ، وقد قام العراق بإنشاء ((الهيئة العليا للعناية باللغة العربية)) سنة ١٩٨٣م ، وأنشأت الجزائر ((المجلس الأعلى للغة العربية)) سنة ١٩٩٨م ، لغرض المتابعة والتنفيذ ، وهو ما فعلته فرنسة حين أحدثت ((اللجنة العليا للدفاع

عن اللغة الفرنسية)) التي تحولت سنة ١٩٧٢ إلى ((اللجنة العليا للغة الفرنسية)) فضلا عن الجمعيات التي تُعْنَى بسلامة لغتها ، و ((المنظمة الدولية للفرنكفونية)) التي تبشر بها ، وتنشرها في أنحاء العالم .

إنَّ إنشاء هيئة عليا أو مجلس أعلى للغة العربية ، لا يناقض وجود مجامع لغوية ، لأنَّ لكل منها أهدافا وواجبات ، والعناية باللغة العربية بعض تلك الأهداف في المجامع التي لا تملك سلطة التنفيذ .

ويتضمن قانون الهيئة أو المجلس :

أولا : العناية باللغة العربية من جميع الوجوه ، وتيسير استعمالها ، والمحافظة على أصالتها وجوهرها ، وسلامتها من الأخطاء ، وخلوها من الألفاظ العامية والأجنبية .

ثانيا : الرقابة والإشراف على تنفيذ التشريع اللغوي ، واقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون اللغة العربية .

ثالثا : إقرار الخطط اللغوية التي تضعها الوزارات ، والمؤسسات والجامعات .

رابعا : المشاركة في المؤتمرات ، وعقد الندوات اللغوية .

خامسا : نشر الوعي اللغوي بين المواطنين في وسائل الأعلام المختلفة .

سادسا : إصدار مجلة شهرية أو فصلية تُعْنَى باللغة العربية ، ووسائل نموها ، ونشر المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية العربية .

ومما ييسِّر عمل الهيئة أو المجلس :

أولا : أن ترتبط بأعلى سلطة في الدولة ، وان يكون رئيسها بدرجة وزير ، – في الأقل – لتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف .

ثانيا : أن تشكل من وزراء التربية والتعليم العالي ، والثقافة والإعلام ، لأنّ وزاراتهم ألصق باللغة العربية من غيرها ، وأن تضم بعض المختصين بالعربية والحريصين عليها .

ثالثا : أن يكون لها كيان مستقل ماليا وإداريا لتستطيع ممارسة عملها بإتقان .

رابعا : تشكيل هيئات تنفيذية في الوزارات ، والمؤسسات ، والجامعات للعمل على :

١- وضع الخطة السنوية التي تتضمن الدورات اللغوية ، وعقد الندوات ، واستقراء المصطلحات والألفاظ الأجنبية وإرسالها إلى الهيئة العليا أو المجلس الأعلى لتوحيدها قبل إرسالها إلى المجامع اللغوية والعلمية لوضع ما يقابلها باللغة العربية .

٢- الإشراف على امتحانات الكفاءة اللغوية .

٣- وضع تقرير سنوي إلى الهيئة أو المجلس يتضمن نشاطها ، وما حققته في تنفيذ خطتها .

٤- إقامة احتفال سنوي باسم (يوم الضاد) يحدد بقرار من جامعة الدول العربية بالاتفاق مع المنظمة الإسلامية ، ليكون الاحتفال عربيا إسلاميا .

(٦)

إنَّ إصدار تشريعات في الأقطار العربية للحفاظ على سلامة لغة القرآن الكريم ، وتشكيل هيئات أو مجالس عليا للعربية ضروري في هذا العهد الذي تتعرض فيه اللغة للهجمات في السر والعلن ، وحولها الأمم تناضل للحفاظ على لغاتها ، وما (الفرنكفونية) إلاّ مثال واضح على ذلك النضال . والخير كل الخير أن ينشئ العرب منظمة تُعْنَى بلغتهم ، ونشرها ، وهي اللغة التي تنطق بها الملايين وتستعملها في مشارق الأرض ومغاربها ، والتي استوعبت العلوم والآداب والفنون . وإذا كان الله – سبحانه وتعالى – قد حَفِظها في كتابه العزيز وقال : " إنَّ علينا جَمْعَهُ وقُرآنَه " (القيامة ١٧) فلا يَعْني التواكل ، لأنها ستظل مهددة من أعداء كتاب الله وأمة العرب .

إنَّه لمن الضروري أنْ تقوم " منظمة دولية للغة العربية " تضع الخطط الكفيلة بالحفاظ على لغة الضاد ونشرها في العالم ، وأنْ يكون لها سلطان لتحقق أهدافها ، وأنْ تعمل بجد كما تعمل الفرنكفونية في الساحة الدولية . وهذه دعوة أطلقتُها في شهر نيسان من عام ٢٠٠٢م في الكلمة التي ألقيتها نيابة عن المشاركين في افتتاح " مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة " الذي عقده معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية في بيروت ، وما قدمته عن " اللغة العربية وتحديات العولمة " في ندوة " قضايا اللغة العربية في عصر الحوسبة والعولمة " التي عقدها مجمع اللغة العربية الأردني في أيلول من عام ٢٠٠٢م بدعوة من اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية . وكان معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية

قد أقرّ في مؤتمره تأسيس " مجلس عالمي لرعاية اللغة العربية وتنميتها " ، ووضع مشروع النظام الأساسي الذي شاركتُ في وضعه وقد اطلع عليه العماد أميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية السابق ، وقال في رسالته التي وجهها إلى رئيس المعهد في العشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٢م :

" لقد اطلعت بإمعان على مشروع نظام المجلس التأسيسي لرعاية اللغة العربية وتنميتها ، وقد رغبتم من خلال اطلاعنا عليه أنْ تحصلوا على إشارات بهذا الخصوص . أننا نهنئكم على جهودكم في إظهار لغتنا العربية لا لغة الشعر والمنطق فحسب ، بل لغة العلم والتطور والحضارة . وما رغبتكم في إنشاء مجلس عالمي لرعاية اللغة العربية وتنميتها إلاّ تلبية لهاجس التفوق الذي تبثه فينا جماليات قوالب هذه اللغة وعبقريتها " .

ويعزز هذه الدعوة توصية الندوة التربوية التي عُقدت في باريس سنة ٢٠٠٤م ، وشاركت فيها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، وقد جاء فيها :

" إنشاء هيئة عالمية للغة العربية تكون إطارا جامعا للدول والمجتمعات الناطقة باللغة العربية ، وجهازا متخصصا يخدم لغة الضاد ، ويعمل على تيسير تعليمها والسهر على تطويرها ، وتوسيع دائرة انتشارها " .

وقد تبني جامعة الدول العربية هذا المشروع ليكون عربيا ، لما للجامعة من أثر في الساحة الدولية ، وما لأجهزتها من حضور في مختلف

بلدان العالم ، أو تتبناه المنظمة الاسلامية ليكون المشروع عربيا إسلاميا لما لها من سلطان .

لماذا التشريع اللغوي :

بُذلت جهود كبيرة في القرن العشرين للنهوض باللغة العربية ، وكان المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية بدمشق) قد رفع – مبكرا لواء الدفاع عن لغة القرآن الكريم وتعريب العلوم . واتخذت المجامع العربية – بعد ذلك – سبيله منهجا ، وأنجزت كثيرا من المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية ، وقدم الباحثون دراسات في علوم العربية ، ولا سيما النحو الذي حاولوا تيسره وعرضه باسلوب معاصر .

إن واقع اللغة العربية اليوم ثمرة الحركات الهدامة التي أطلقها المستشرقون ومن وآلاهم من العرب ، ولم تؤثر تلك الحركات كثيرا في حين إطلاقها لأنه كانت للعربية حماية ورعاية من لدن المسؤولين في أثناء مد النهضة القومية ، ولكن بعد انحسار ذلك المد آتت تلك الدعوة المريبة مقاصدها فاذا بالعربية طائر يهم بالرحيل بعد أن استلوا لسانه ، وبعد أن جف نبع الحياة .

اللغة لا تنمو وتزدهر في الأجواء العاصفة الخانقة ، ولا تعطي ثمارها اليانعة إن لم تَشِعْ روح الإخلاص وتصفوا الأجواء ، ويستمسك بها أهلوها كما يستمسك المؤمنون بالعروة الوثقى ، واشاعة الأجواء الصافية تبدأ بنشر الوعي اللغوي ، وإظهار دور اللغة في الفكر والحياة ، ولا تؤدي هذا الدور كتب اللغة وحدها مهما صلحت وكان لها وقع كبير .

لقد حدث في العقود الأخيرة من القرن العشرين انفصام بين العربية وأهليها ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب ، منها :

أولا : التقليل من أهمية العربية فيما يبثه بعض الأوساط المؤثرة ، وفيما يُعرض في وسائل الإعلام ، وتصويرها باللغة التي عفىّ عليها الزمن وأصبحت غير صالحة للتعبير عن الجديد ، والسخريةُ عن حماتها وتصويُرهم بما يخرجهم من الأسوياء .

ثانيا : تعميق الهوة بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة لا لدراستها بوصفها ظاهرة لغوية ، وإنما لاظهار عراقة الناطقين بها وترسيخ الاقليمية ، وإحياء اللغات الميتة . وهذا ما دعا اليه المستشرقون ومن تبعهم منذ مطلع القرن العشرين وكادت هذه الدعوة تختفي لولا ما يسود العالم اليوم من اتجاهات تسعى الى تمزيق الأمة العربية وجعلها شعوبا وقبائل شتى.

ثالثا : النكوص عن التعريب الذي أُخذت به بعض الأقطار العربية ، وأصبح الآن مذمة بعد أن عادت بعض المؤسسات الى التدريس بلغة أجنبية ، ومنها رياض الأطفال : والغريب أن مدرسة القصر العيني في القاهرة كانت تدرس باللغة العربية علومَ الطب ، ويضع أساتذتها الكتب بها ، وأن الجامعة الأمريكية في بيروت درَّست الطب في أول إنشائها بالعربية ، ولكن المؤسستين نكصتا بعد ذلك ، وسادت لغة المحتل ، ففرت عيون الضالعين في ركابه .

إن التعريب هدف قومي ، ووسيلة الارتباط بالأرض والاعتزاز بالنفس وتحقيق الذات ، وهذا ما تأخذ به دول العالم الحرة في نطاق لغاتها .

رابعا : الانقضاض على الحرف العربي الذي حمل رسالة العلم والفن والأدب قرونا طوالا ، ولا يزال من يدعو الى الأخذ بالحرف اللاتيني أو تطوير الحرف العربي يعرض جُجَح الذي كتبوا عنه حينما كانت مطبعة بولاق تزخر بصناديق الحروف ، وترهق الطباعين ، وقد نسي هذا أو تناسى أن الحواسيب يسرت اليوم الطباعة ، واستغنى الطباع عن صف الحروف بلمس الأزرار .

خامسا : الأخذ بالرقم المغترب ، وهو ما لم يستعمل في بعض الأقطار العربية إلا أخيرا ، وأصله ما وجد في مخطوطة (تلقيح الأفكار في العمل برسوم الغبار) لأبي عبد الله (أو عبد الرحمن) حجاج البربري المعروف بابن الياسمين المتوفى ذبيحا في مراكش سنة ٦٠١هـ - ١٢٠٤م ، واخذه الأوربيون وطوروه لينسجم مع الحرف اللاتيني ولا سيما في الرقمين (أربعة) و (خمسة) كما أجرى محمد بن يحيى التلمساني المتوفى سنة ٨٦٧هـ - ١٤٦٣م ، تعديلا على الرقمين (اثنين) و (ثلاثة) .

إن الرقم الذي يستعمل في معظم البلدان العربية ليس هنديا ، وانما هو الرقم العربي الأصيل الذي ولكب التأليف واستعمل في كتب الرياضيات مثل (رفع الإشكال في مساحة الأشكال) ليعيش بن ابراهيم بن يوسف الأموي الأندلسي المتوفى بعد سنة ٧٧٢هـ - ١٣٨٠م ، وكتاب (تلخيص المفتاح) لجمشيد بن مسعود بن محمد الكاشي المتوفى سنة ٨٣٢هـ - ١٤٢٩م :

لقد انتهت البحوث الى أنه لم يكن للهنود رقم كالرقم العربي ، وانما كانت لديهم عدة أشكال أشار اليها أبو الريحان محمد بن احمد البيروني المتوفى سنة ٤٤٠هـ - ١٠٤٨م ، واطلع عليها في أثناء تجواله في الهند .

إن الأخذ بالرقم المغترب شَقٌّ للصف العربي مقدمة للأخذ بالحرف اللاتيني لا نسجامه معه في الحجم والشكل ، وتحد لمئات الملايين من العرب والمسلمين الذين يستعملون الرقم الأصيل .

سادسا : التخلي تدريجيا عن الأسماء العربية ، إذ أقبل بعض الأعاريب على الأسماء الأجنبية ، وتسمية المواليد – ذكورا وإناثا – بها ، مما ولّد شعورا سيئا لدى الأطفال الذين سموا بأسماء عربية ، وأخذوا يشعرون بأنهم غرباء بين أقرانهم الذين يزهون باسماء أجنبية وبآبائهم المستغربين .

ولا يذهب الظن الى أن الأسماء الأجنبية لا تَضير ، فهي التي تجعل حاملها ينتسب الى غير أمته ولغته ؛ لأن الاسم هوية الانسان الاولى .

ويتصل بالتسميات أسماء الشوارع والمحالّ التجارية والشركات والمؤسسات والاعلانات واللافتات ، ولا تكاد عينا العربي تضع إلاعلى اسماء غريبة وهو يقطع طريقه كل يوم ، ويتجول في الأقطار الأجنبية فلا يجد أسما إلا بلغة تلك الأقطار .

ويتحدى عروبته – فضلا عن ذلك – ما يظهر في وسائل الاعلام من إعلانات ورقوق ، وما يُبث في الأحاديث ، فيتوارى خجلا مما يرى ويسمع ، ويلوذ بالاذاعات الأجنبية التي تحترم لغة القرآن .

يضاف الى ذلك أسماء الشهور ، ولا يراد بها الشهور القمرية ، وانما الشهور الميلادية التي عليها تقويم الأيام والأعوام في هذا الزمان .

لقد عرف العرب الشهور الميلادية منذ عهود بعيدة ، وظهرت في الشعر العربي منذ القرن الأول للهجرة في شعر عدي بن الرقاع المتوفي سنة ٩٥ للهجرة ، وشاع استعمالها فيما تلا ذلك من قرون وترددت في شعر أبي نواس ومحمد بن عبد الملك الزيات وابن زيدون ، وذكرها المؤلفون في كتبهم كالفراء والجاحظ وابن قتيبة والمسعودي وابن ناقيا البغدادي والبيروني والمرزوقي والأجدابي والنويري والقلقشندي ، واشتهرت اسماء هذه الشهور اشتهارا كبيرا في العالم الاسلامي ، واعتمد عليها الناس في شؤون حياتهم .

إن الأخذ باسماء هذه الشهور بدل الشهور الفرنسية والانكليزية تأكيد للروح العربية ، واعتزاز بالتراث العربي ، وتوحيد في التسميات ليصدر عنها الناس وهم يشعرون بالانتماء الى البيئة التي نبتت فيها تلك الشهور .

ولا يذهب الذهن الى أن ما سلف ذكره تخيلات ، إنه الواقع الذي تحياه اللغة العربية اليوم ، والضياع كل الضياع في أن يطبق الليل على العربية وحينذاك لن ينفع تيسير ولا طرائق تعليم .

إن الاعتزاز باللغة العربية ، ونشر الوعي اللغوي ، والأخذ بالتعريب ، والتمسك بالحرف والرقم العربيين ، واستعمال الأسماء العربية في المواليد والشركات التجارية والمؤسسات والمحالّ والمكاتب والشوارع، والأخذ باسماء الشهور التي نبتت في أرض العرب ، كل ذلك يخلق جوا

لغويا وروحا عربيا وحينذاك يجد العربي ذاته ، ويقبل على لغته بروح راضية مطمئنة ، ويعتز بأمته التي قال الله عنها ((كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله)) .

ولن يتم الحفاظ على سلامة اللغة العربية إلا بتشريع لغوي يُعلي من أهميتها ، ويصونها من العبث والفساد ويتابع شؤونها ، ويضع خطط تنميتها ، مستعينا بالمجامع العربية والمؤسسات العلمية والثقافية .

ولن تفلح المحاولات الجادة للتمسك باللغة العربية ما دامت الأجواء كالحة ، وما دامت الأخطار تحدق بالأمة العربية . وقد ازداد الخطر بعد أن ذرّت العولمة بقرنيها ، وأخذت تَطْمِسُ لغات الشعوب . واذا كان العرب الاوائل لم يحتاجوا الى تشريع لغوي ، فلأنهم لم يتمردوا على لغتهم التي هي رمز عقيدتهم وايمانهم بعروبتهم ، فان هذا العصر يحتاج الى التشريع للحفاظ على سلامة اللغة العربية وتمنيتها لتستوعب المستجدات ؛ لأن ((مَنْ لا يُوزع بالقرآن يُوزع بالسلطان)) وهذا ما تفعله الدول التي تحترم : نفسها كفرنسة التي أصدرت التشريعات اللغوية ، وانشأت ((المنظمة الدولية للفرنكفونية)) التي نشطت في السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا من خلال أمانتها العامة ودعم الدولة لها وحيوية وسائل الإعلام ، وتكريم من يكتب بها من غير الفرنسيين ، وتقديم الجوائز السنية لهم .

لقد أعزّ الله اللغة العربية حين أنزل بها قرآنه الكريم ، فهل يُعزها أبناؤها من العرب والمسلمين ؟

وبعـــد :

فهذه الدعوة ليست بدعا ، وإنما هي فكرة تشريع استمدّ أصول من قانوني العراق والجزائر ، وسيكون للتشريع اللغوي والمنظمة الدولية للغة العربية أثر في تنمية العربية والحفاظ على سلامتها ، فضلا عمّا تقوم بـــه الأسرة والمدرسة ، والجامعة ، والمجامع ، ووزارات التربية ، والتعلـــيم العالي ، والثقافة والإعلام المقروء والمسموع والمرئي ، وما ينـــشر مـــن بحوث ودراسات تُعْنَى باللغة العربية وتيسر تعليمهـــا ، وتنـــشر الـــوعي اللغوي بين المواطنين .

إنَّ التشريع اللغوي أحد أجنحة الحفـــاظ علـــى ســـلامة اللغـــة ، والوسائل الأخرى جناحه الآخر ، وستزدهر العربية أَنْ نهـــضت بهـــذين الجناحين ، وستبقى لغة العلوم والآداب والفنون على الرغم مما تتعرض له من تحديات ، ومن تنكر ، وتزييف ، وبهتان لا يطال غيرها من اللغات .